

تقرير مجلس ادارة الاتحاد عن العام المالي ٢٠٢٥

السادة الحضور/ اعضاء الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأجير التمويلي "المحترمون"

تحية طيبة وبعد،،،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس ادارة الاتحاد يسرني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس للاتحاد المصري لشركات التأجير التمويلي عن العام المالي ٢٠٢٥.

استمرارا لسياسة النمو والتطوير التي تبناها مجلس إدارة الاتحاد منذ توليه المهمة استطاع مجلس إدارة الاتحاد ان يكمل مسيرة الانجازات التي بدأت منذ تأسيسه ويسعدني أن أسلط الضوء علي أبرز الانجازات التي حققها المجلس خلال العام المالي ٢٠٢٥.

اولا: التعليق على المركز المالي للاتحاد في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقارنا بالموازنة المعتمدة

- ١- يظهر الجدول المرفق ان الموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٥ مبنية علي اساس تحصيل رسوم انضمام ٥٠,٠٠٠ جنية ورسوم اشتراك ٥٠,٠٠٠ جنية وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦.
- ٢- المصروفات العمومية والادارية المتوقعة لعام ٢٠٢٥ طبقا للموازنة المعتمدة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ٥,٤٧٣,٤٤٤ جنية مقارنة بما تم صرفه فعليا في عام ٢٠٢٥ وهو مبلغ ٢,١٢٠,٨٨٠ جنية محققا بذلك وفر قدرة ٣,٣٥٢,٥٦٤ جم.
- ٣- المصروفات الرأسمالية المتوقعة طبقا للموازنة المعتمدة لعام ٢٠٢٥ وهي ٥٠,٠٠٠ جنية بينما المصروفات الرأسمالية الفعلية حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ هي صفر جنية بوفر قدرة ٥٠,٠٠٠ جنية ويرجع ذلك الي عدم استخدام هذا البند خلال العام المالي ٢٠٢٥.
- ٤- تم تحقيق ايرادات فعلية (رسوم انضمام +رسوم اشتراك) محصلة من ٣٩ عضو مبلغ ١,٩٥٠,٠٠٠ جنية حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالإضافة الي عوائد اذون الخزانة وودائع بمبلغ ١,٤٤٤,٩٣١ جم ليكون اجمالي الايرادات المحققة خلال العام المالي ٢٠٢٥ هو مبلغ وقدرة ٣,٣٩٤,٩٣١ جم مقارنا بما تم إدراجه بالموازنة وهو مبلغ ٢,٩٦٠,٠٠٠ جنية.

٥- الفائض المتوقع (طبقاً للموازنة المعتمدة لعام ٢٠٢٥) هو مبلغ وقدره ٣,٥٣٣,٣٦٥ جم على النحو التالي (إيرادات متوقعة شاملة فوائض الأعوام السابقة ٩,٠٠٦,٨٠٩ جم (-) مطروحاً منها المصروفات المتوقعة ٥,٤٧٣,٤٤٤ جم) وذلك مقارنة بالفائض المحقق فعلياً حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ هو مبلغ وقدره ٧,٣٢٠,٨٦٠ جم على النحو التالي (إيرادات فعلية متضمنة فوائض الأعوام السابقة وقدرها ٩,٤٤١,٧٤٠ جم (-) ٢,١٢٠,٨٨٠ جم (مصروفات فعلية) ليصبح إجمالي الفائض في نهاية العام المالي ٢٠٢٥ مبلغ وقدره ٧,٣٢٠,٨٦٠ جم وبزيادة قدرها ٣,٧٨٧,٤٩٥ جم ونسبة زيادة ١٠٧٪ عن الموازنة التقديرية المعتمدة .

ثانياً :- في مجال الاجراءات وتنمية موارد الاتحاد

- ١- الانتهاء من الإجراءات الخاصة بمخاطبة كل الشركات الواجب انضمامهم كأعضاء بالاتحاد والنجاح في ضم ٣٩ عضو طبقاً لبيان الهيئة وهناك شركات خرجت من السوق وعددها خمس شركات.
- ٢- تنمية موارد الاتحاد بمتابعة التحصيلات سواء برسم الانضمام او رسم الاشتراك وبلغت المبالغ المحصلة ١,٩٥٠,٠٠٠ جم منذ بداية عام ٢٠٢٥ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٣- استثمار أموال الاتحاد في اذون خزانة وودائع قصيرة الاجل لتنمية الموارد المتاحة محققاً لفوائد قدرها ١,٤٤٤,٩٣١ جنية حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٤- الانتهاء من إعداد الميزانية السنوية للاتحاد عن السنة المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١ والتي تظهر نجاح المجلس في تحقيق فائض قدره ٧,٣٢٠,٨٦٠ جنية سيتم استخدام معظمها لصالح شركات التأجير التمويلي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تهتم بمواجهة المشاكل التي تتعرض لها الشركات او صناعة التأجير التمويلي ودراسة تطوير هذه الصناعة بالشكل الذي يتواءم مع التطورات العالمية لها .
- ٥- اعداد الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٦ وتنفيذها بنجاح يخدم صناعة التأجير التمويلي.

H

ثالثاً :- في مجال تناول الموضوعات التي تخص الاعمال :

١- نجح مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأجير التمويلي في التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية في وضع حلول للعديد من الموضوعات التي تهم صناعة التأجير التمويلي وقد تم مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن هذه الموضوعات مع وضع تصور كامل لحل هذه العقبات، وقد تم الانتهاء من بعض هذه الموضوعات بنجاح مثل وضع بروتوكول تعاون مع هيئة التنمية الصناعية بشأن ضوابط التعامل بنظام التأجير التمويلي على الأراضي الصناعية وبالتالي فتح مجالاً جديداً أمام شركات التأجير التمويلي كان مغلقاً لسنوات عديدة. وبعد التعامل بهذا البروتوكول لمدة أكثر من عاماً صدر قرار هيئة التنمية الصناعية بوقف التعامل بنظام التأجير التمويلي على الأراضي الصناعية التابعة للهيئة حيث نجح الاتحاد في التواصل مع الهيئة ومناقشة اسباب القرار إلى ان تم الغاء قرار الوقف والعودة للتعامل بنظام التأجير التمويلي.

٢- نجح مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠٢٥ في تنظيم مؤتمر يحمل عنوان التحديات وفرص النمو لصناعة التأجير التمويلي وشهد حضور متميز من جميع أعضاء الاتحاد والذي ناقش العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الصناعة. وتوصل المؤتمر الي توصيات مهمة يقوم الاتحاد حالياً بالتواصل مع الهيئة والجهات المختلفة للوصول الي قرارات تساعد في إيجاد حلول لهذه التحديات للنهوض بالصناعة.

٣- تم مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بملاحظات الاتحاد المصري للتأجير التمويلي والشركات التي يمثلها بخصوص معايير الملاءة المالية وفقاً لبازل ٣ ووضع الملاحظات والاستفسارات والمقترحات الخاصة بهذا الشأن امام الهيئة العامة للرقابة المالية والتي قامت بدراسة كافة هذه المقترحات والاخذ بها في بعض المعايير وتم وضع هذه المقترحات في حيز التنفيذ وقام الاتحاد المصري للتأجير التمويلي بمراعاة تعليمات بازل ٣ وعمل دورتين بعنوان "البرنامج التدريبي المتخصص لتطبيق معايير بازل ٣ على شركات التمويل غير المصرفي".

رابعاً :- في مجال التدريب :-

١- تم تنفيذ الدورة الثالثة من الاتفاق مع المعهد المصرفي المصري حيث تمتع العاملون بشركات التأجير التمويلي أعضاء الاتحاد علي نسب خصم متميزة عند التقدم لدراسة الكورس المتخصص في علوم الائتمان (Corporate Finance Credit Professional Certificate) وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي و (New York Institute of Finance) ، وقام الاتحاد المصري للتأجير التمويلي هذا العام (٢٠٢٥) برعاية هذا البرنامج ودعم المتقدمين لدراسته وذلك من خلال بند التدريب في موازنة الاتحاد ٢٠٢٥ والذي قام مجلس إدارة الاتحاد بتخصيصه وموافقة الجمعية السابقة عليه . وتمثلت مساهمة الاتحاد في هذا البرنامج فيما يلي :-

أ- دعم تكلفة الدورة الثانية بواقع ٤٠,٠٠٠ جم (فقط أربعون ألف جم) لعدد اربع شركات وبواقع متدرب واحد وبمبلغ ١٠,٠٠٠ جم لكل منها سددت مباشرة إلى الشركات الأعضاء بعد ظهور النتيجة المعتمدة من المعهد المصرفي ونجاح المتدربين .

ب- كما قام الاتحاد بمنح مكافاة للمتدربين المتفوقين مباشرة كجائزة شخصية وذلك علي النحو التالي :

- ٣٠,٠٠٠ جم للمتدرب الحاصل علي المركز الأول أ . ليلي اشرف غياشي (كاتليست)
- ٢٠,٠٠٠ جم للمتدرب الحاصل علي المركز الثاني أ . محمد مجدي محمد (التوفيق)
- ١٠,٠٠٠ جم للمتدرب الحاصل علي المركز الثالث أ . احمد مصطفى احمد(جي بي)

٢- تم تنظيم الدورة الثالثة من نفس الشهادة ونجح عدد ١٢ متدرب وانتظموا في الدراسة.

٣- تم تنظيم دورات في تنمية مهارات العاملين الإدارية والمالية (برامج ممولة من الاتحاد بالكامل ومجانية للاعضاء) وذلك من خلال الدورات الآتية:
- الدورة الاولى والثانية وكانت تحمل عنوان :-

Leasing Treasury Program & Banking Relationship
Leasing Treasury Program & Banking Relationship (part2)

- الدورة الثالثة وكانت تحمل عنوان :-

“International Financial Reporting Standards “IFRS” Updates”

- الدورة الرابعة والخامسة وكانت تحمل عنوان

البرنامج التدريبي المتخصص لتطبيق معايير بازل ٣ على شركات التمويل غير المصرفي بالمعهد المصرفي.

- تم تنظيم هذه المحاضرات عندما شعر الاتحاد بأهمية هذا الموضوع والذي يواجه الأعضاء عند تطبيق بازل ٣ اعتبارا من اول يناير ٢٠٢٦.
- بلغ عدد المستفيدين من هذه المحاضرات مجتمعه ١٣٥ متدرب من جميع الشركات وبلغت تكلفة هذه المحاضرات مجتمعة ٦٠٠٠٠٠٠ ج.م تقريبا تحملها الاتحاد بالكامل

٤- تم الاتفاق مع المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري على تبني الاتحاد مبادرة التأهيل الأكاديمي للعاملين بنشاط التأجير التمويلي

- من خلال عقد دورات متخصصة يقوم العاملون المتميزين من الشركات بالقاء محاضرات تخص النشاط وتم فعلا تسجيل اثنين من العاملين المتميزين في الشركات وتم تنظيم ثاني محاضرة في الجوانب القانونية للأستاذ / احمد مجدي شركة هيرمس - ولاقت نجاح كبير من الشركات والبنوك
- كما تم تنظيم محاضرة عن القيود المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي والتوريق للأستاذ / حسن رجب - شركة الأهلي للتأجير التمويلي ولاقت نجاح كبير أيضا.
- وتم تخفيض تكلفة المحاضرات كما تم الاتفاق مع المعهد المصرفي.

٥- نجاح مجلس إدارة الاتحاد في الاتفاق مع منظمة IMA الأمريكية

من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة بهدف توفير فرص للعاملين بالشركات الأعضاء لرفع الكفاءة الفنية والعلمية لهم وتوفير العديد من الكورسات والدورات والشهادات العلمية والتي تغطي العديد من الخبرات والمعلومات مع التمتع بتخفيضات مميزة للشهادات والمجانبة لبعض منها.

خامسا :-

أ- في مجال نشر المعرفة قام الاتحاد المصري للتأجير التمويلي بالاشتراك في معرض الكتاب المصري بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية للعام الثالث علي التوالي وقام بتوزيع مواد تعريفية بنشاط التأجير التمويلي على رواد المعرض للتعريف بواحداً من أهم الأنشطة المالية الغير مصرفية مما لاقى صدى متميزاً لدى الحاضرين.

ب- التعاون مع جامعة اسلسكا - مصر

وفي مجال نشر المعرفة أيضا قام الاتحاد المصري للتأجير التمويلي بتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة اسلسكا والتي تشمل تعريف الطلبة بالتأجير التمويلي من خلال لقاء محاضرات تعريفية للطلبة والسماح للطلبة المتميزين بالتدريب بالشركات.

وسيتم بأذن الله تعالى الاستمرار في استخدام الفوائد المالية التي نجح الاتحاد في تعظيمها نتيجة السياسة الرشيدة في استثمار الفوائد في دعم وتدريب العاملين في الشركات الأعضاء وعقد ورش العمل وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تهتم بمواجهة المشاكل التي تتعرض لها الشركات او صناعة التأجير التمويلي ودراسة تطوير هذه الصناعة بالشكل الذي يتواءم مع التطورات العالمية لها.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،


طارق فهمي

رئيس مجلس إدارة
الاتحاد المصري للتأجير التمويلي

